حـــــــوار

الفارق كبير بين احترام القانون ، والالتزام باحكام القضاء بعد صدورها ..

فاحترام القانون يعنى عدم مخالفته اصلا ، والتقيد فى كل قرار وفى كل اجراء بروح القانون ونصوصه .

اما الالتزام فقط بتنفيذ احكام القضاء ، فمعناه - اولا - ان هناك مخالفة للقانون قد تمت ، وصدر حكم بعدم شرعيتها ، ثم معناه - ثانيا - ان المخالف اضطر لتنفيذ الحكم القضائى - ليس من منطلق احترام القانون فى ذاته - وانما خوفا من العقاب المفروض على من يمتنعون عن تنفيذ احكام المحاكم .. !!

ولقد دفعنى الى عرض هذه البديهية ، ما نقراه كل يوم فى الصحف من احكام تصدر بالغاء قرارات ادارية - صادرة من مسئولين فى الدولة - كان المفروض ان تكون قراراتهم متفقة مع روح القانون ونصوصه ، خصوصا وانهم محاطون باجهزة قانونية ضخمة ، مهمتها الاساسية ان تعصمهم من الانزلاق الى مخالفة القانون - ابتداء - ثم الخضوع الى احكامه - فى النهاية - خوفا واضطرارا .. !!

وبالرغم من ان صدور حكم قضائى بالغاء قرار ادارى لاحد المسئولين يحمل فى طياته معنى الادانة الضمنية لقرار هذا المسئول الا اننا لم نسمع - حتى الان - عن مسئول واحد عرفت حمرة الخجل طريقها الى وجهه ، فقدم استقالته بعد ان الغى القضاء قرارا من قراراته ، او ادان تصرفا من تصرفاته .

وكل ما سمعناه هو ان هؤلاء المسئولين قد نفذوا احكام القضاء - التى لا يملكون ان يمتنعوا عن تنفيذها - وجعلوا ادانهم واحدة من طين ، واخرى من عجين ، بالنسبة للادانة الضمنية التى تحملها احكام المحاكم بالنسبة لتصرفاتهم .. !!

بل اننا لم نسمع ان واحدا من هؤلاء قد تعرض لمساءلة ادارية من رؤسائه عن الاعباء المالية التى تسبب فى ان تتحمل الدولة بها ، بعد ان تواترت احكام المحاكم على ادانة تصرفاته وسلوكه فى ادارة المرفق او المؤسسة التى اؤتمن على ادارتها .. !!

ولسنا بالطبع - فى مجال المقارنة بالدول التى تحترم روح القانون ، لكننا نسمع ونقرا كل يوم ان فى هذه الدول من يقدمون استقالاتهم - ومن تلقاء انفسهم - اذا ادان القضاء تصرفا من تصرفاتهم ، او الغى قرارا واحدا من قراراتهم .

ففى تلك الدول ، لا يقبل المسئول ان يبقى فى مكانه ، ولا يسمح له احد بالبقاء فيه ، لانهم يؤمنون - هناك - بان احترام القانون يجب ان يسبق صدور احكام القضاء .

اما الذين لا تعرف حمرة الخجل طريقها الى وجوههم ، فانهم لا يكتفون بمخالفة القانون ، لكنهم - ايضا - ينازعون فى تنفيذ احكام القضاء ، ويستنفدون كل طرق الطعن فيها ، ويتحايلون للافلات من العقوبات المقررة لجريمة الامتناع عن تنفيذ الاحكام ، ثم يحتفظون بمناصبهم وتنشر الصحف لهم بين الحين والاخر تصريحات عن النجاح الذى حققوه ، والارباح التى امتلأت بها الخزائن على ايديهم .. !!

والمشكلة عندنا ، هى ان المواطن العادى لا يقرا حيثيات الاحكام القضائية ، لكنه - بالضرورة - يقرا الصحف .. !!

احمد طلعت